مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنِ

الأمانَة العامّة للعتبة الحُسَيْنيّة المُقدّسة
مُؤسّسة عُلوم نهج البلاغة

السنة الرابعة – العدد التاسع

ربيع الأول ١٤٤١هـ – تشرين الثاني ٢٠١٩م

الإمام علي (عليه السلام)
والعدالة الاقتصادية

Imam Ali (pbuh) and Economic Justice

إيثار نصير دواره العباس

جامعة المصطفى العالمية / إيران

Ethar Naseer Al Abbas

Al- Mustafa International University

Iran

ملخص البحث

يدرس هذا البحث عدالة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية التي تركز على المجالات الآتية: المحور الأول وهو معنى العدالة والمحور الثاني خصصَّناه لمعنى العدالة الاقتصادية يليه المحور الثالث ودرسنا فيه أهمية العدالة. وأمّا المحور الرابع فدرسنا فيه الوضع الاقتصادي الذي سبق دولة الإمام علي (عليه السلام)، وختامًا جاء المحور الخامس الذي نظرنا فيه إلى العدالة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) وفي كلِّ ذلك انتهجنا طريق الإيجاز إذ لا يمكن أن نستوفي الحديث عن حياة أمير المؤمنين (عليه السلام) وانجازاته الفكرية، وكيف لنا أن نحصي الرمل أو النجوم أو قطرات المطر.

وقد انتهى البحث بقائمة ضمَّت أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث ثمَّ المصادر والمراجع.

Abstract

This research deal with Imam Ali's(pbuh) economic justice focusing on the following areas: the first axis is the meaning of justice and we will devote the second axis to the meaning of economic justice followed by the third axis in the importance of justice. And we will talk in the fourth axis about the economic situation that preceded Imam Ali state (pbuh) and the fifth axis (the last one) in Imam Ali's (pbuh) economic justice and it's price taking into consideration brevity because speaking about a part of Imam Ali's (pbuh) life which cannot be captured.

The research is concluded with results and recommendation and then we wrote the most important sources and references.

توطئة

تعد العدالة أبرز سمه تلحظها الرعية في من يدير شؤونها، ومن صورها عدالته الاقتصادية، إذ من خلالها يكون الحاكم مصداقًا للعدل في رعيته، وهي دليل قطعي على سعة أفق الحاكم، وشعوره بمسؤوليته تجاه عيال الله في أرضه، فمتى ما عد الحاكم نفسه إنه خليفة الله في أرضه، يكون ملزما بتحقيق هذا الجانب في حكومته، فضلا عن كونها من الأمور الفطرية التي أودعها الله تبارك وتعالى في خلقه.

يرى بعضهم أن إقحام الإسلام في النشاط الاقتصادي هو شكل من أشكال التطرف أو الافتعال، فالإسلام كما يقولون عقيدة وشريعة تتميز بالثبات، وعالم الاقتصاد تحكمه حركة السوق والمتغيرات الاقتصادية.

والحقيقة أنه لا يمكن التعامل مع الاقتصاد بهذا المنطق النفعي، فالإسلام منهج حياة متكامل يحمل توجيهات اقتصادية وسياسية واجتماعية إلى جانب العقيدة والعبادة والأخلاق، وكل من تعرف على منهج الاقتصاد الإسلامي يدرك أن توجيهات الإسلام الاقتصادية منارات هادية للمسلمين في ظلام الأنظمة الاقتصادية التي تقدم للمسلمين قيمًا متغايرة، إن أمتنا الإسلامية لديها من المناهج الاقتصادية أقومها ومن النظم المالية أسلمها.

فقد نجد معنى من معاني تلك العدالة الاقتصادية في بعض الدول التي لا تمت إلى الإسلام بصلة، فلا يعني ذلك أنهم أفضل من المسلمين، بل هو جانب إنساني يضع الحاكم أمام محكوميه، بأن يكون ملزمًا بتوفير العدل الاقتصادي، فكيف لو كان حاكمًا مسلمًا، يدين بالشريعة

المحمدية، وخليفة لله في أرضه، فماذا ستكون صورة العدل الاقتصادي، ربما ينخدع البعض بالشعارات وما ينقله الإعلام عن العدالة الاقتصادية في بعض الدول، ولكن هل هي عدالة اقتصادية عامة لجميع المحكومين؟، لا يمكن أن يتصور العقل ذلك المعنى، ولكن في دولة يحكمها علي (عليه السلام)، الذي يخاطب الدنيا يا حمراء يا صفراء غري غيري، فلا محيص عن هذا المعنى.

«فإنّ العدالة الاقتصاديّة في ظلال حكم عليّ (عليه السلام) ليست شعارًا وحسب، بل هي نهج جادّ لا محيد عنه»[1] فكيف يا ترى يكون العدل الاقتصادي فيها؟.

وما أحوجنا اليوم كمسلمين، بل ما أحوج العالم إلى العدل الاقتصادي وأن ينهل من عظماء الدهر، كعلي (عليه السلام)، لذلك جاءت فكرة هذا البحث الذي سيكون على شكل محاور.

المحور الأول: معنى العدالة:

جاء في الصحاح للجوهري: العدل: «خلاف الجور. يقال: عدل عليه في القضية فهو عادل. وبسط الوالي عدله... وفلان من أهل المعدلة، أي من أهل العدل. ورجل عدل، أي رضا ومقنع في الشهادة. وهو في الأصل مصدر. وقوم عدل وعدول أيضا، وهو جمع عدل. وقد عدل الرجل بالضم عدالة»[2].

وقالوا القصد في الأمور، وهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، والعدل بين الناس: هو المُرْضَى قوله وحكمه، ورجل عدل: بيّن العدل، والعدالة: وصف بالمصدر، معناه: ذو عدل، والعدل يطلق على الواحد والاثنين والجمع، ويجوز أن يطابق في التثنية والجمع، فيقال :- عدلان وعدول-، وفي المؤنثة: عدلة، والعدالة: صفة

توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة في الظاهر[٣].

وجاء في لسان العرب:- ورجُلٌ عَدْلٌ بيِّن العَدْلِ والعَدَالة: وُصِف بالمصدر، معناه ذو عَدْلٍ، قال في موضعين: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [سورة الطلاق من الآية: ٢]، وقال: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [سورة المائدة من الآية: ٩٥]؛ ويقال: رجل عَدْلٌ ورَجُلانِ عَدْلٌ ورِجالٌ عَدْلٌ وامرأَة عَدْلٌ ونِسْوةٌ عَدْلٌ، كلُّ ذلك على معنى رجالٌ ذَوُو عَدْلٍ ونِسوةٌ ذوات عَدْلٍ، فهو لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يُؤَنَّث، فإن رأَيته مجموعًا أَو مثنى أَو مؤَنثًا فعلى أَنه قد أُجْرِي مُجْرى الوصف الذي ليس بمصدر[٤]، "العدل إعطاء كل ذي حق حقه"[٥].

وقالوا إنها "مأخوذة من العدل وهو القصد في الأمور ضد الجور وقيل من العدالة بمعنى الاستواء والاستقامة كما يقال- هذا عدل هذا- أي مساو له، واعتدل الشيئان أي تساويا، وفي اصطلاح أرباب الحكمة وأهل العرفان، عبارة عن تعديل قوى النفس وتقويم أفعالها بحيث لا يغلب بعض على بعض[٦].

فالقوة العاقلة تحصل من تعديلها فضيلة العلم والحكمة، والغضبية تحصل من تعديلها فضيلة الشجاعة، والقوة الشهوية تحصل من تعديلها فضيلة العفة، وإذا حصلت هذه الفضائل الثلاث التي هي في حاق الأوساط وتعادلت حصل منها فضيلة رابعة وملكة راسخة هي أم الفضائل وهي المعبر عنها بالعدالة، فهي إذا ملكة نفسانية تصدر عنها المساواة في الأمور الصادرة عن صاحبها، وتحت كل واحدة من هذه الفضائل الثلاث المتقدمة فضائل أخرى وكلها داخلة تحت العدالة فهي دائرة الكمال وجماع الفضائل

على الإجمال[٧].

أما في اصطلاح أهل الشرع فهي "ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروة، واحترزوا بالملكة عما ليس كذلك من الأحوال المنتقلة بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل بمعنى أن الاتصاف بالوصف المذكور لا بد أن يكون من الملكات الراسخة التي يعسر زوالها"[٨].

المحور الثاني: العدالة الاقتصادية

إن مجالات تطبيق العدالة متعددة ومتنوعة، فهناك ما يسمى بالعدالة الدستورية بصورة مباشرة، وهي التي تتوخى إزالة الغبن عن الأقليات والمضطهدين والمحرومين من حقوقهم السياسية وغيرهم.

وهناك العدالة الاجتماعية التي تستهدف إنهاء التمييز العنصري والطبقي والفئوي، وقد جسدها الإسلام، فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية، وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها، فإن الإسلام حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسية، التي يتكون منها مذهبة الاقتصادي لم يتبن العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا أوكله إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة.

وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين، واستطاع- بعد ذلك- أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي، تنبض جميع شرايينه وأوردته بالمفهوم الإسلامي للعدالة[٩].

وهناك العدالة الاقتصادية التي ترمي إلى أن يتكافأ العائد مع الجهد

الإنتاجي وتحول من دون استغلال فئة أو طبقة أو فرد للغير، واغتصابهم ثمرة كدهم من دون وجه حق.

ومراد الإسلام منها هو "إرساء العدالة الاقتصادية والمالية في المجتمع المسلم وإزالة الطبقية الفاحشة فلا تكون الثروة عندئذ حكرًا متداولًا بين الأغنياء[10]، ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[11].

وتعد العدالة الاقتصادية أصلًا لسابقتيها- العدالة الدستورية والاجتماعية- فهي تتأثر بها أو تؤثر فيها.

وبمعنى آخر فهي تعني تضييق الفوارق في الامتيازات بين البشر وحصرها فيما تبرزه الفوارق في الالتزامات، فإن العدالة الاقتصادية إنما هي تضييق الفوارق في الدخول بحيث لا تنبع إلا من فوارق في الجهد الإنتاجي المبذول.

وهذا المعنى لا يخلو من ثغرة وهي أن الفوارق تنشأ من الكسب في الجهد، فهذا يعني حرمان العجزة عن التكسب من العيش الكريم إذا قصر جهدهم عن تحصيل عائد يقابل احتياجاتهم الأساسية.

فضمان حق العمل وتلقي العائد المتناسب مع الجهد لا يكفي حين يكون الفرد عاجزًا عن ممارسة هذا الحق لعلة جسمانية أو نقص في المهارة، أو انعدام فرص العمل، وإن فقدان الدخل لهذه الأسباب خارج عن إرادة الفرد قد يؤدي إلى فقدان الحياة والهلاك.

وللإجابة على هذه الإشكالية نقول: نلاحظ أن العلمانيين والتقدميين والماركسيين والمتدينين من غير المسلمين أحيانًا يهتمون بهذه الجوانب كثيرًا، حتى هناك من عدَّ الإمام علي (عليه السلام) اشتراكيًا ولم يكن الإمام كذلك.

الاشتراكية موجودة في بعض

الموارد، مثلًا في توزيع الفائض عن الحاجة من أموال بيت المال العام.

فالمجتمع الاشتراكي "الملكية الاشتراكية فيه هي المبدأ العام، الذي يطبق على كل أنواع الثروة في البلاد. وليست الملكية الخاصة لبعض الثروات في نظره إلا شذوذًا واستثناءً، قد يعُترف به أحيانًا بحكم ضرورة اجتماعية"[١٢].

وأما المجتمع الإسلامي فلا تنطبق عليه الصفة الأساسية للمجتمع الاشتراكي، بوصفها للملكية الاشتراكية مبدأ عامًا، بل إنه يقرر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة) بدلًا عن مبدأ الشكل الواحد للملكية، الذي أخذت به الرأسمالية والاشتراكية. فهو يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة. يخصص لكل واحد من هذه الأشكال الثلاثة للملكية حقلًا خاصًا تعمل به، ولا تعد شيئًا منها شذوذًا واستثناءً، أو علاجًا موقتًا اقتضته الظروف[١٣].

ولهذا كان من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي، وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة، وملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه[١٤].

المحور الثالث: أهمية العدالة

أما عند العقل: فإن حسن العدل وقبح الظلم أبرز قضية استقل العقل العملي بالحكم بها، فلا ينكرها إلا مكابر أو من ليس له عقل، حتى من لا يحسن العدل لا بدَّ له أن يقرّ بها، بل هي القضية التي فطر الله العقل عليها[١٥].

ولما كان حسن العدل وقبح الظلم من القضايا التي يتوقف عليها أمر

البلاد والعباد، أمر الدِين والدنيا بل والآخرة أيضا، جاءت الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة لتؤكد هذه الحقيقة وترشدنا إلى التنبه لها والعمل بفروعها فضلا عن أصولها، وتحذّر من ترك العدل أو التهاون في تطبيقه والتمادي في الظلم لما ينتج عن ذلك من فساد الدنيا وخسارة الآخرة[١٦].

أما في الآيات والروايات: فإن النظر في الآيات القرآنية والتأمل في مضامينها يزيد العقل نورًا وضياءً لإدراك الحقائق، ويسهل لنا الطريق لترويض أنفسنا على ملكة العدالة.

قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾.

إن "الأوامر الإلهية ليست على نسق واحد فبعضها قضايا كلية أو أسس لا يمكن التهاون فيها لما يترتب عليها من آثار، وبعضها وإن كان على مستوى من الأهمية إلا أنها قضايا جزئية لموارد خاصة، وقد لا تكون محل ابتلاء لعامة المكلفين"[١٨].

والعدل من أهم القضايا الكلية التي تقوم عليها أسس النظم الاجتماعية بل والكونية أيضا، ومما يرشد إلى ذلك ويؤكده ما ورد في الحديث الشريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «**إِنَّ الْعَدْلَ مِيزَانُ اللهِ سُبْحَانَهُ الَّذِي وَضَعَهُ فِي الْخَلْقِ وَنَصَبَهُ لِإِقَامَةِ الْحَقِّ فَلَا تُخَالِفْهُ فِي مِيزَانِهِ وَلَا تُعَارِضْهُ فِي سُلْطَانِهِ**»[١٩].

وفي حديث آخر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «**اَلعَدلُ ميزانُ اللهِ فِي الأَرضِ فَمَن أخَذَهُ قادَهُ إلَى الجَنَّةِ ومَن تَرَكَهُ ساقَهُ إلَى النّارِ**»[٢٠].

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه قال: «**في العدل إصلاح البرية، في العدل الاقتداء بسنة الله، في العدل**

الإحسان»[٢١].

من هنا ندرك أهمية التأكيد الذي جاء في الآية المباركة ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ ويظهر منها أن عدم إضافة العدل إلى شيء يفيد الإطلاق فيشمل كل مورد قابل للعدل وللجور سواء كان عامًا أو خاصًا كبيرًا أو صغيرًا ظاهرًا أو خفيًّا.

كذلك تترتب على هذه الأهمية جملة من الثمرات منها:

- تحقق المساواة بين أفراد المجتمع وهذا بغض النظر عن مركز الشخص أو جنسه، أو دينه، وبهذا يتحقق الأمن والأمان.
- نشر المحبة والألفة بين جميع أفراد المجتمع.
- الشعور بالرضا والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع على عكس ما يمكن أن يخلقه الظلم.
- العدالة تُحارب الإرهاب بكافة أشكاله.

المحور الرابع:
الوضع الاقتصادي الذي سبق دولة الإمام علي (عليه السلام)

لا شك إن إدارة شؤون الدولة ومن ضمنها الجانب الاقتصادي «تحتاج إلى كفاءة ذات صفة علمية خاصة وصفة عملية خاصة، أي أن الكفاءة العلمية يجب أن تبلغ درجة كفيلة بالإحاطة بالأمور سواء من جهة موضوعات الأبواب المالية أو من جهة مجموعة القوانين الشرعية كما هي في اللوح المحفوظ، فلا يعيقه عدم الإلمام بأطوار الأنشطة المالية، ومدى سلامتها وصحتها الشرعية- القانونية، كما لا يعيقه الجهل بالطرق والحلول المالية المواكبة لتطورات مناخ الحياة الاجتماعية المستجدة، هذا من جانب»[٢٢].

ومن جانب آخر يجب أن تكون أمانته والصفة العملية فيه بدرجة يكون معصومًا عن اتباع الهوى أو

العصبية فلا يؤثر فئة على أخرى، أي عدم تخصيص فرص المال بفئة من دون أخرى، كما لا تحمله العصبية والغضب للإقدام على حرمان جماعة أو قوم من دون آخرين[٢٣].

لكن هذه الصفات لم تتوفر فيمن سبق الإمام علي (عليه السلام)، خصوصا في عهد حكم عثمان بن عفان فقد طغت السياسات الخاطئة على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب تمكينه لقادة بني أمية وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان، فسادت الأوضاع العامة للأمة الإسلامية جملة من الأمور منها:

- فساد جهاز الحكم وسوء الإدارة.
- فشل السياسة المالية وانتشار السرقة في بيت مال المسلمين وشيوع الرشوة.
- اضطهاد كبار الصحابة لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وللإمام علي (عليه السلام)، أمثال عمار بن ياسر ومالك الأشتر وأبو ذر الغفاري ومحمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة وسلمان المحمدي.
- صعود الطبقة الأرستقراطية إلى قمة السلطة، وتولية المقربين من عثمان المناصب الهامة كالولاة والقضاة.
- انتشار القسوة والبطش بحق الاحتجاجات الشعبية في أوساط الأمة.

وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى هذه الأمور في جملة من خطبه منها قوله: «**إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجًا حِضْنَيْهِ بَيْنَ نَثِيلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ، وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ يَخْضَمُونَ مَالَ اللهِ خِضْمَةَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ، إِلَى أَنِ انْتَكَثَ عَلَيْهِ فَتْلُهُ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ، وَكَبَتْ بِهِ بِطْنَتُهُ**»[٢٤].

والمراد بالقيام الحركة في تولي أمر الخلافة، وثالث القوم هو عثمان بن

عفّان بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، وكان أبوه عفّان ممّن يضرب بالدّف ويتخنّث به ويلعب، رواه العلامة في كشف الحقّ ومؤلف كتاب إلزام النّواصب عن هشام بن محمّد بن السّائب الكلبي هذا[٢٥].

وأثبت (عليه السلام) له حالا يستلزم تشبيهه بالبعير واستعار له صفته بقوله: (نافجا حضنيه) أي نافجا جنبيه ورافعا ما بين إبطه وكشحه من كثرة الأكل والشّرب كالبعير المنتفج الجنبين (بين نثيله ومعتلفه) أي قام بالأمر وكأن حركته بين روثه ومعتلفه، يعنى لم يكن همّه إلّا الأكل والرّجيع، قال الشّارح المعتزلي: وهذا من أمضّ الذّم.

المحور الخامس:
عدالة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية وثمنها

سلك الإمام علي (عليه السلام) منهجًا في توليه أمر الأمة قلَّ نظيره لاسيما في التاريخ المعاصر فلم يكن هذا المنهج خاصًا بالناس من دون الحاكم، بل وقرابته، فقد ضرب الإمام علي (عليه السلام) مثالا لكل من أراد أن يتولى شؤون الأمة، إن العدل والإنصاف والمناداة بحقوق المستضعفين ليست مجرد دعوى يطلقها الحاكم كما نراه اليوم، بل هي منهج عملي يبدأ من الحاكم نفسه، فمن عباراته التي يجب أن تُخط بماء الذهب عن بكر بن عيسى قال: كان علي (عليه السلام) يقول: «**يا أهلَ الكوفَةِ! إذا أنَا خَرَجتُ مِن عِندِكُم بِغَيرِ رَحلي وراحِلَتي وغُلامي فَأَنَا خائِنٌ**»[٢٧].

وقوله: «**وَاللّه لَقَدْ رَقَعْتُ مِدْرَعَتِي هذِهِ حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَاقِعِهَا. وَلَقَدْ قَالَ لِي قَائِلٌ: أَلاَ تَنْبُذُهَا؟ فَقُلْتُ: اغْرُبْ عَنِّي؛ فَعِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمُ السُّرَى**»[٢٨].

أما منهاج أمير المؤمنين (عليه السلام)

الذي سلكه في أهل بيته وقرابته، فلم يكن بعيدا عن منهاجه مع نفسه، فقد كان (عليه السلام) حريصا على معاملة ذويه في مسألة الحقوق، كما لو كانوا من عامة الناس، فلا يفضلهم بعطاء، ولا يميزهم بحق.

فقد روى هارون بن سعيد أن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قد قال له: يا أمير المؤمنين، لو أمرت لي بمعونة أو نفقة، فوالله مالي نفقة إلا أن أبيع دابتي، فقال الإمام (عليه السلام): «لا وَاللهِ، ما أجِدُ لَكَ شَيئا إلّا أن تَأمُرَ عَمَّكَ أن يَسرِقَ فَيُعطِيَكَ»[٢٩].

وقد جاءه عقيل أخوه وكان ضريرا يوما يطلب صاعا من القمح من بيت مال المسلمين زيادة على حقه، وظل يكرر طلبه على علي (عليه السلام)، فما كان من الإمام إلا وأحمى له حديدة على النار وأدناها منه، ففزع منها عقيل، ثم وعظه: «وَاللهِ لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلًا، وَقَدْ أَمْلَقَ حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرِّكُمْ صَاعًا، وَرَأَيْتُ صِبْيَانَهُ شُعْثَ الشُّعُورِ غُبْرَ الْأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ كَأَنَّمَا سُوِّدَتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ، وَعَاوَدَنِي مُؤَكِّدًا وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّدًا فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِي فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقًا طَرِيقِي، فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا، وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا. فَقُلْتُ لَهُ ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ، أَتَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ، وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ أَتَئِنُّ مِنَ الْأَذَى وَلاَ أَئِنُّ مِنْ لَظًى»[٣٠].

روى عنبسة العابد عن عبد الله بن الحسين بن الحسن، قال: «أعتق علي (عليه السلام) في حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ألف مملوك مما مجلت يداه، وعرق جبينه، ولقد ولي الخلافة، وأتته الأموال، فما كان حلواه إلا التمر، ولا ثيابه إلا الكرابيس»[٣١].

لقد عمد الإمام علي (عليه السلام) إلى إصلاح الوضع السياسي والإداري للدولة الإسلامية وكذلك فعل بالنسبة للوضع الاقتصادي، فقد بادر فور تسلمه زمام الأمور مباشرة إلى إلغاء طريقة العطاء التي كانت تفضل العرب على العجم.

فألغى الإمام (عليه السلام) كل أشكال التمييز في توزيع المال على الناس، مؤكدا أن التقوى، والسابقة في الإسلام والجهاد، والصحبة للرسول (صلى الله عليه وآله): أمور لا تمنح أصحابها مراتب أو مميزات في الدنيا، وإنما لتلك المزايا ثوابها عند الله في الآخرة، وإن الناس سواسية في الحقوق المالية[٣٢].

فقد حدد الإمام علي (عليه السلام) مواصفات ولاة الأمر وموظفي الدولة، الذين يرشحهم الإسلام لإدارة شؤون الأمة الإسلامية ببيان جاء فيه: «**أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ، وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ: الْبَخِيلُ، فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ، وَلَا الْجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِهِ، وَلَا الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ، وَلَا الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، وَلَا الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ، وَيَقِفَ بِهَا دُونَ الْمَقَاطِعِ، وَلَا الْمُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ**»[٣٣].

ومن أجل ذلك رأينا أمير المؤمنين (عليه السلام) يبادر فورا إلى عزل الولاة والعمال، الذين كانوا سببا في ظلم الناس وإشاعة الباطل، ويعود بالأمة إلى قاعدة المساواة في توزيع العطاء، كما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يفعل[٣٣].

لقد صح ما توقعه الإمام علي (عليه السلام) من أن تطبيقه للعدالة الإسلامية، سيثير غضب رجالات قريش الذين دأبوا على العيش برفاهية: مما ينهبونه من أفواه الجياع والمحرومين، وكبر عليهم أن ينهج الإمام (عليه السلام) نهج المساواة في الحقوق، فلا يميز بين حر

وعبد، وبين أسود وأبيض، وبين عربي وأعجمي، كان الجميع أمامه سواسية كأسنان المشط[٣٥].

لقد كان الإمام علي (عليه السلام) يوزع الأموال بالتساوي على الشعب ولكن الإمام يختلف عن الفكر الاشتراكي في مورد حق الملكية الشخصي.

الاشتراكية لا تقبل أن يرتفع مستوى مواطن على أي مواطن آخر، فيضيع هنا الحافز الذاتي للإبداع لدى المواطن مادام لم يرتفع بمستواه سواء عمل وضاعف الجهد أم لم يعمل.

في المجتمع الاشتراكي الماركسي يتساوى الإنسان الفعال مع الإنسان الخامل الكسول، وهنا يقع الافتراق بين ألإسلام والمذهب الاشتراكي.

كان الإمام علي (عليه السلام) يوزع الفائض عن الحاجة من أموال بيت المال بالسوية ولكن لا يمنع أحدًا أن يعمل ويزداد ثراء على شرط أن يعطي من ماله الحقوق والزكوات الواجبة.

ففي اليوم الثاني من أيام خلافته (عليه السلام) أعلن بوضوح أنّه لن يسمح لأحد- دون استثناء- من استغلال المال العامّ، وأنّ أُولئك الذين راكموا ثرواتهم عبر غصب المال العامّ وحصلوا- عن هذا الطريق- على الأراضي، الخصبة (القطائع) والخيول المسوّمة والجواري الحسان، سيعمد علي إلى مصادرة هذه الثروات المغصوبة بأجمعها وردّها إلى بيت المال[٣٦].

كان هذا الحديث لأمير المؤمنين (عليه السلام) بمنزلة الصاعقة التي نزلت على رؤوس من يعنيهم الأمر، إذ راحت أصداء مواجهة نداء العدالة العلويّة تتجسّد في معارضة شخصيّات معروفة لحكم الإمام.

وفي اليوم الثالث من أيّام عهد الإمام (عليه السلام) دعا الناس إلى استلام

أعطياتهم من بيت المال، حيث أمر (عليه السلام) كاتبه عبيد الله بن أبي رافع أن يسير على النهج التالي: «**ابدأ بالمهاجرين فنادِهم وأعطِ كلّ رجل ممّن حضر ثلاثة دنانير، ثمّ ثَنِّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك، ومَن حضر من الناس كلّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك**»[٣٧].

إن عدالة علي (عليه السلام) وتمسكه بالإسلام لا تروق لأولئك الذين اكتنزوا الكنوز وامتلكوا الضياع، وبنوا القصور من أموال المسلمين، فقاموا متحدين تدفعهم أحقادهم الدفينة وعقيدتهم المهلهلة لمقاومة رمز العدالة أمير المؤمنين (عليه السلام)[٣٨].

تكمن إحدى أهمّ أسباب ابتعاد الخواصّ عن الإمام (عليه السلام) والتفاف العوام حوله بسياسة العدالة الاقتصاديّة. لطالما حضّ المقرّبون إلى الإمام (عليه السلام) أن يغضّ الطرف عن هذا النهج، ليستحوذ على ولاء رؤساء القبائل، ويستقطب إليه نفوذ الشخصيّات البارزة من خلال منحهم مزايا ماديّة خاصّة. بيدَ أنّ الإمام كان يرى أنّ هذا العرض يتنافى مع أُصول الحكم العلوي، ويتعارض مع مرتكزاته، ومن ثمّ فإنّ العمل به معناه أن ينفض الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) يديه عن أهداف الحكم الإسلامي، ويتخلّى عن غاياته. لذلك لم يُبدِ استعدادًا لقبوله[٣٩].

أدرك سُراةُ القوم وكبراؤهم أنّ العدالة الاقتصاديّة في ظلال حكم عليّ (عليه السلام) ليست شعارًا وحسب، بل هي نهج جادّ لا محيد عنه، فراحوا يتحجّجون ويتبرّمون أمام كاتب الإمام، وأبدَوا تذمّرهم من ذلك، فما كان من ابن أبي رافع إلاّ أن رفع الأمر إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فلم يُفاجأ الإمام (عليه السلام) بانطلاق شرارة المعارضة والرفض من قبل

الشخصيّات المرموقة، ليس هذا وحسب، بل أعلن بجزم عن إدامة النهج الإصلاحي، وهو يقول: «**والله إن بقيت وسلمت لهم لأقيمنّهم على المحجّة البيضاء**».

ونورد جملة من القضايا في هذا المورد وكيف كان تعامل أمير المؤمنين (عليه السلام) معها:

١. جاء في كتاب الغارات: «شكا عليّ (عليه السلام) إلى الأشتر فرار الناس إلى معاوية، فقال الأشتر: يا أمير المؤمنين، إنّا قاتلنا أهل البصرة بأهل البصرة وأهل الكوفة، والرأي واحد، وقد اختلفوا بعد، وتعادوا، وضعفت النيّة، وقلّ العدل، وأنت تأخذهم بالعدل، وتعمل فيهم بالحقّ، وتنصف الوضيع من الشريف، وليس للشريف عندك فضل منزلة على الوضيع، فضجّت طائفة ممّن معك على الحقّ إذ عمّوا به، واغتمّوا من العدل إذ صاروا فيه، وصارت صنائع معاوية عند أهل الغنى والشرف، فتاقت أنفس الناس إلى الدنيا، وقلّ من الناس من ليس للدنيا بصاحب، وأكثرهم من يجتوي الحقّ ويستمري الباطل، ويؤثر الدنيا. فإن تبذل المال يا أمير المؤمنين تمِل إليك أعناق الناس، وتصف نصيحتهم، وتستخلص ودّهم. صنع الله لك يا أمير المؤمنين، وكبتَ عدوّك، وفضّ جمعهم، وأوهن كيدهم، وشتّت أُمورهم، إنّه بما يعملون خبير.

فأجابه علي (عليه السلام)، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «**أمّا ما ذكرت من عملنا وسيرتنا بالعدل، فإنّ الله يقول: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ وأنا من أن أكون مقصّرًا فيما ذكرت أخوف وأمّا ما ذكرت من أنّ الحقّ ثقل عليهم ففارقونا لذلك، فقد علم الله أنّهم لم يفارقونا**

من جور، ولم يُدعوا إذ فارقونا إلى عدل، ولم يلتمسوا إلاّ دنيًا زائلة عنهم كأن قد فارقوها، وليُسألنّ يوم القيامة: أللدنيا أرادوا أم لله عملوا؟ وأمّا ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال، فإنّا لا يسعنا أن نؤتي إمرءٍ من الفيء أكثر من حقّه، وقد قال الله وقوله الحقّ: ﴿كَم مِّن فِئَة قَلِيلَة غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ وبعث محمّدًا (صلى الله عليه وآله) وحده فكثّره بعد القلّة، وأعزّ فئته بعد الذلّة، وإن يرد الله أن يولّينا هذا الأمر يذلّل لنا صعبه، ويسهّل لنا حزنه وأنا قابل من رأيك ما كان لله رضىً، وأنت من آمن أصحابي، وأوثقهم في نفسي، وأنصحهم وأراهم عندي»[٤٠].

وفضّل هؤلاء الأشراف من العرب وقريش على الموالي والعجم، ومن تخاف خلافه من الناس وفراره.

قال: «وإنّما قالوا له ذلك للذي كان معاوية يصنع من أتاه فقال لهم علي (عليه السلام): «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور؟! والله لا أفعل ما طلعت شمس، وما لاح في السماء نجم. والله، لو كان ما لهم لي لواسيت بينهم، فكيف وإنّما هي أموالهم؟! قال: ثم أزم طويلا ساكنا ثم قال: من كان له مال فإياه والفساد! فإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو ذكر لصاحبه في الناس ويضعه عند الله، ولم يضع رجل ماله في غير حقه وعند غير أهله إلا حرمه الله شكرهم وكان لغيره ودهم....»[٤١].

٢. وفي الكتاب نفسه روى عن ربيعة وعمارة ما نصّه: إنّ طائفة من أصحاب علي (عليه السلام) مشوا إليه فقالوا: يا أمير المؤمنين، أعط هذه الأموال،

٣. بعث سهل بن حنيف- والي الإمام على المدينة- رسالة إليه، يخبره فيها أنّ جمعًا من أهل المدينة التحق بمعاوية[٤٢].

فكتب الإمام (عليه السلام) في جوابه: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِمَّنْ قِبَلَكَ يَتَسَلَّلُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَلاَ تَأْسَفْ عَلَى مَا يَفُوتُكَ مِنْ عَدَدِهِمْ، وَيَذْهَبُ عَنْكَ مِنْ مَدَدِهِمْ، فَكَفَى لَهُمْ غَيًّا وَلَكَ مِنْهُمْ شَافِيًا فِرَارُهُمْ مِنَ اَلْهُدَى وَاَلْحَقِّ، وَإِيضَاعُهُمْ إِلَى اَلْعَمَى وَاَلْجَهْلِ، فَإِنَّمَا هُمْ أَهْلُ دُنْيَا مُقْبِلُونَ عَلَيْهَا، وَمُهْطِعُونَ إِلَيْهَا، وَقَدْ عَرَفُوا اَلْعَدْلَ وَرَأَوْهُ، وَسَمِعُوهُ وَوَعَوْهُ، وَعَلِمُوا أَنَّ اَلنَّاسَ عِنْدَنَا فِي اَلْحَقِّ أُسْوَةٌ، فَهَرَبُوا إِلَى اَلْأَثَرَةِ، فَبُعْدًا لَهُمْ وَسُحْقًا!! إِنَّهُمْ وَاللهِ لَمْ يَنْفِرُوا مِنْ جَوْرٍ، وَلَمْ يَلْحَقُوا بِعَدْلٍ، وَإِنَّا لَنَطْمَعُ فِي هَذَا اَلْأَمْرِ أَنْ يُذَلِّلَ اللهُ لَنَا صَعْبَهُ، وَيُسَهِّلَ لَنَا حَزْنَهُ، إِنْ شَاءَ اللهُ وَاَلسَّلاَمُ»(٤٣).

تجنّب القوّة في إجراء أحكام المدرسة الأُمويّة ترى أنّ الهدف يوجّه الوسيلة، بحيث يستطيع السياسي أن يستفيد من الأدوات اللامشروعة في سياساته وبرامجه وأوامره. ومن ثمّ فإنّ القائد ليس له أن يضلّل الجمهور بلغة التطميع فحسب، بل له أيضًا أن يفرض نفسه عليه عبرَ استعمال لغة التهديد والتوسّل بالقوّة. ولقد استطاع معاوية عبر توظيف هذه السياسة أن يحافظ على التفاف الناس حوله. وربما كان يستطيع أن يحافظ على المصالح الوطنيّة للشام من خلال هذا النهج.

بيد أن الأمر يختلف في المدرسة العلويّة التي لا تُجيز توظيف الأدوات غير المشروعة في تنفيذ السياسات المطلوبة؛ وعندئذ لا يستطيع القائد أن يتوسّل بلغة التطميع لتنفيذ الحكم، كما لا يستطيع أن يستعمل لغة التهديد مع الناس.

وعلى هذا الأساس لم يكن الإمام (عليه السلام) على استعداد أن يجبر الناس على طاعته بالقوّة؛ فعندما أجبره الجُند في حرب صفّين على إيقاف

القتال والإذعان إلى التحكيم، قال: «**ألا إنّي كُنتُ أميرَ المُؤمِنينَ، فَأَصبَحتُ اليَومَ مَأمورًا، وكُنتُ ناهِيًا، فَأَصبَحتُ مَنهِيًّا، وقَد أحبَبتُمُ البَقاءَ ولَيسَ لي أن أحمِلَكُم عَلى ما تَكرَهونَ**»(٤٤).

على هذا الضوء لا يستطيع الحكم العلوي تحقيق مراميه الإصلاحيّة إلاّ على أساس الاختيار الشعبي الحرّ لبرامج الإمام (عليه السلام) بهذا الشأن، وإلاّ فالإمام (عليه السلام) لا يرى نفسه مخوّلًا باستعمال منطق القوّة والتوسّل بالسيف لإجبار الناس على طاعته، فالجمهور سوف ينتخب الطريق الذي يريده هو.

وبعبارة أُخرى: إنّ إحدى أجوبة الإمام (عليه السلام) على هذا التساؤل: لماذا ترك الناسُ الإمامَ وحيدًا؟ هو: إنّني لستُ على استعداد أن أُجبر هؤلاء على الطاعة بمنطق السيف؛ فهذا الأُسلوب وإن كان يحلّ مشكلة الحكم مؤقّتًا، إلاّ أنّ هذا الحكم لن يغدو بعدئذ حكمًا علويًّا!.

لقد تكرّر هذا المعنى في كلام الإمام (عليه السلام)، ففي خطاب لأهل الكوفة، قال بعد أن بثّ شكواه منهم: «**يا أهل الكوفة! أتروني لا أعلم ما يصلحكم؟! بلى، ولكنّي أكره أن أُصلحكم بفساد نفسي**»(٤٥).

وكما قال مرّة أُخرى: «**ولقد علمت أن الذي يصلحكم هو السيف، وما كنت متحريا صلاحكم بفساد نفسي، ولكن سيسلط عليكم من بعدي سلطان صعب، لا يوقر كبيركم، ولا يرحم صغيركم، ولا يكرم عالمكم، ولا يقسم الفيء بالسوية بينكم، وليضربنكم ويذلنكم ويجمرنكم في المغازي ويقطعن سبيلكم، وليحجبنكم على بابه، حتى يأكل قويكم ضعيفكم، ثم لا يبعد الله إلا من ظلم منكم، ولقلما أدبر شيء ثم أقبل، وإني لأظنكم في**

فترة، وما فيَّ إلا النصح لكم»[٤٦].

يوجّه الإمام في هذا الكلام خطابه إلى أُولئك الذين أساؤوا استعمال أجواء الحرّيّة في ظلال حكمه، وصاروا يتمرّدون على طاعته؛ بأنّني أستطيع كبقيّة السياسيّين المحترفين أن أضطرّكم إلى إطاعتي، وبمقدوري أن أقوِّم أودَكم ببساطة عبر القوّة وعبر منطق السيف؛ بيدَ أنّني أربأ بنفسي أن أُقدم على ذلك؛ لأنّ إصلاح أمركم بالسيف ومنطق القوّة لا يكون إلاّ بالتضحية بقيمي الأخلاقيّة، وهذا الثمن يتنافى مع فلسفة حكمي. لكن اعلموا بأنّ المستقبل يُخبئ لكم في أحشائه آتيًا عظيمًا! فبسلوككم هذا إنّما توطّئون لأنفسكم نازلة قوم لا يحكمونكم إلاّ بالسيف، ولا يتحدّثون إليكم إلاّ بمنطق القوّة، ولا يعرفون بكم الشفقة!.

هكذا مضى عليّ (عليه السلام) مظلومًا من بين الناس؛ وبتعبيره: «إِنْ كَانَتِ الرَّعَايَا قَبْلِي لَتَشْكُو حَيْفَ رُعَاتِهَا- وإِنَّنِي الْيَوْمَ لأَشْكُو حَيْفَ رَعِيَّتِي- كَأَنَّنِي الْمَقُودُ وهُمُ الْقَادَةُ- أَوِ الْمَوْزُوعُ وهُمُ الْوَزَعَةُ»[٤٧].

النتائج والتوصيات

١- الإنسان مفطور على أنه يرى العدل من صفات الحسن، وعدمه صفة قبيحة، فلابد لمن يتولى أمور الأمة أن يراعي ما فُطرت عليه البشرية.

٢- حب التسلط على الأمة، وزهو السلطان والجاه من الغرائز التي يسعى إليها أغلب الذين يريدون الوصول إلى تلك المناصب وبعنوانات مختلفه، سواء كانت مشروعة كنصرة المستضعفين، وإحقاق الحق، أم غير مشروعة كالتسلط على رقاب الناس بالقوة، فمن يدعي الطرق المشروعة عليه أن يضع منهج الإمام علي (عليه السلام) نصب

عينيه في وصوله للسلطة، وفي سلوكه بعد ذلك.

٣- عندما اختارت الأمة الإمام علي (عليه السلام)، بعد أن أذعنت أنه الأصلح لها، ولأنه يمثل عدالة السماء، فإنه وضع برنامجًا رئاسيًا إن صح التعبير في قيادة الأمة وحملها على المحجة البيضاء.

٤- إنّ العدالة الاقتصاديّة في ظلال حكم عليّ (عليه السلام) ليست شعارًا وحسب، بل هي نهج جادّ لا محيد عنه.

٥- إن الإمام علي (عليه السلام) يختلف عن الفكر الاشتراكي في مورد حق الملكية الشخصي، فالاشتراكية لا تقبل أن يرتفع مستوى مواطن على أي مواطن آخر، فيضيع هنا الحافز الذاتي للإبداع لدى المواطن مادام لم يرتفع بمستواه سواء عمل وضاعف الجهد أم لم يعمل ، فيتساوى الإنسان الفعال مع الإنسان الخامل الكسول ...وهنا يقع الافتراق بين الإسلام والمذهب الاشتراكي.

٦- لقد سن أمير المؤمنين (عليه السلام) مجموعة قوانين يجب أن تتوفر في الحاكم، ابتداءً بنفسه، ثم أهله وقرابته، ثم عامة الناس، في كيفية التعامل مع الثروات العامة، وهذه القوانين سارية المفعول إلى العصر الراهن وما بعده، خصوصًا على الذي يقول بانتمائه إلى مدرسته (عليه السلام).

٧- إن التسلط على مقدرات الأمة باسم الإسلام، وعدم تطبيقه لقوانينه التي مثلها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) يكون مردوده سلبي على الشريعة الإسلامية؛ لأن عامة الناس تعتبر هؤلاء ممثلين للإسلام وقوانينه.

٨- إن المتتبع للحركات الإصلاحية على طول التاريخ، يجد أن الذين نجحوا هم المنتمين إلى الفكر الإسلامي الأصيل، بل إن الذين لا

ينتمون إلى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) استمدوا كثيرًا من مبادئ السلطة من مدرسة الإسلام والنبي الأكرم وآل بيته (عليهم السلام)، كالكلمات المشهورة لغاندي وغيره من قادة الثورات.

٩- إن الظروف الموضوعية التي مرت بها دولة الإمام علي (عليه السلام)، هي من أحلك الظروف، بسبب التعتيم الإعلامي وغيره، أما اليوم فأصبحت الوسائل كلها متاحة للحاكم، وبإمكان الأمة أن تطلع على نتاجاته في الحكم.

١٠- على الأمة أن تحسن التصرف في حال فُسح لها فضاء الحرية، لأن الإسلام يعطي الحرية للأمة، أكثر من أي نظام آخر، فإذا أساءت الأمة استعمالها، تكون تحت طائلة القانون الإلهي الذي ذكره الله تعالى في كتابه الكريم ووعد الإمام علي (عليه السلام) الأمة به وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾(٤٨).

١١- إن المدرسة العلويّة لا تُجيز توظيف الأدوات غير المشروعة في تنفيذ السياسات المطلوبة؛ وعندئذ لا يستطيع القائد أن يتوسّل بلغة التطميع لتنفيذ الحكم، كما لا يستطيع أن يستعمل لغة التهديد مع الناس.

الهوامش

١. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، الجزء: ٤، ص: ١٦، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥هـ، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.

٢. الصحاح، الجوهري، الجزء: ٥، الوفاة: ٣٩٣ هـ، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م، ص ١٧٦٠.

٣. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، الجزء: ٢، الناشر: دار الفضيلة، ص: ٤٨٣.

٤. لسان العرب، ابن منظور، الجزء: ١١، الوفاة: ٧١١ هـ، سنة الطبع: محرم ١٤٠٥ هـ، الناشر: نشر أدب الحوزة، ص: ٤٣٠.

٥. مطهري، مرتضى، العدل الالهي: ٥٩-٦٠، طهران، منشورات اسلامي، ط١٠، ١٩٨٧م.

٦. المصطلحات، إعداد مركز المعجم الفقهي، ص: ١٧٠٨.

٧. الحدائق الناضرة، المحقق البحراني، الجزء: ١٠، الوفاة: ١١٨٦، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨. الحدائق الناضرة، المحقق البحراني، الجزء: ١٠، الوفاة: ١١٨٦، تحقيق وتعليق: محمد تقي الإيرواني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص: ١٣.

٩. اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٨.

١٠. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤١.

١١. الحشر، آية ٧.

١٢. اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.

١٣. ينظر: اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.

١٤. ينظر: اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة

الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.
١٥. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- أيران، ص: ٢٥٠.
١٦. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- أيران، ص: ٢٥٠.
١٧. النحل، آية ٩٠.
١٨. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، ط١، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- إيران: ٢٥٢.
١٩. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، الجزء: ٣، تحقيق: دار الحديث، الطبعة: الأولى، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث، ص: ١٨٣٨.
٢٠. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، الجزء: ١١، الوفاة: ١٣٢٠، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٨- ١٩٨٨ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- بيروت- لبنان، ص: ٣١٧- ٣١٨.
٢١. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، الجزء: ١١، الوفاة: ١٣٢٠، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٨- ١٩٨٨ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- بيروت- لبنان، ص: ٣١٨.
٢٢. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤٣.
٢٣. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤٣.
٢٤. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، (الشقشقية): ١/ ٣٥.
٢٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، ط ٤، المطبعة: مطبعة الإسلامية بطهران، الناشر: بنياد فرهنگ إمام المهدي (عج): ٣/ ٩٦- ٩٧.
٢٦. المصدر نفسه: ٣/ ٩٧.
٢٧. الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، الجزء: ١، الوفاة: ٢٨٣، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، ص: ٦٨.
٢٨. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)،

الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ٢/ ٦١.
٢٩. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ت ١١١١، تحقيق: الشيخ عبد الزهراء العلوي، سنة الطبع: ١٤٠٣- ١٩٨٣ م، الناشر: دار الرضا- بيروت- لبنان: ٣١/ ٥٠- ٥١.
٣٠. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ٢/ ٢١٨.
٣١. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الجزء: ٢، الوفاة: ٦٥٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧٨- ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢/ ٢٠٢.
٣٢. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨١.
٣٣. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران: ٢/ ١٤.
٣٤. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨١.
٣٥. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨٤.
٣٦. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧.
٣٧. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧.
٣٨. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨٨.
٣٩. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧١.
٤٠. الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، الجزء: ١، الوفاة: ٢٨٣، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، ص: ٧٤. سنن الإمام علي (عليه السلام)، لجنة الحديث معهد باقر العلوم

(عليه السلام)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٨٠ش، المطبعة: اعتماد، الناشر: نور السجاد، ص: ٧٦.
٤١. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، الجزء: ٣٤، الوفاة: ١١١١، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣- ١٩٩٢م.
٤٢. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧٣.
٤٣. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الجزء: ٣، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ص: ١٣١.
٤٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الجزء: ٢، الوفاة: ٦٥٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧٨- ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص: ٢٢٠.
٤٥. ميزان الحكمة ، محمد الريشهري، الجزء: ٣، تحقيق: دار الحديث، الطبعة: الأولى، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث.
٤٦. الإرشاد، الشيخ المفيد، ت ٤١٣ هجرية، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث، ط٢، سنة الطبع: ١٤١٤- ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان: ١/ ٢٨١- ٢٨٢.
٤٧. نهج البلاغة ، خطب الإمام علي (عليه السلام)، ت ٤٠، تحقيق: الدكتور صبحي صالح، ط١، سنة الطبع: ١٣٨٧- ١٩٦٧ م:٥٢٠.
٤٨. سورة الرعد، آية ١١.

المصادر والمراجع

١. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، الجزء: ٤، ص: ١٦، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥هـ، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.

٢. الصحاح، الجوهري، الجزء: ٥، الوفاة: ٣٩٣ هـ، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م، ص ١٧٦٠.

٣. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، الجزء: ٢، الناشر: دار الفضيلة، ص: ٤٨٣.

٤. لسان العرب، ابن منظور، الجزء: ١١، الوفاة: ٧١١ هـ، سنة الطبع: محرم ١٤٠٥ هـ، الناشر: نشر أدب الحوزة، ص: ٤٣٠.

٥. مطهري، مرتضى، العدل الالهي: ٥٩-٦٠، طهران، منشورات اسلامي، ط١٠، ١٩٨٧م.

٦. المصطلحات، إعداد مركز المعجم الفقهي، ص: ١٧٠٨.

٧. الحدائق الناضرة، المحقق البحراني، الجزء: ١٠، الوفاة: ١١٨٦، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٨. الحدائق الناضرة، المحقق البحراني، الجزء: ١٠، الوفاة: ١١٨٦، تحقيق وتعليق: محمد تقي الإيرواني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ص: ١٣.

٩. اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٨.

١٠. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤١.

١١. الحشر، آية ٧.

١٢. اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.

١٣. ينظر: اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.

١٤. ينظر: اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، الوفاة: ١٤٠٠، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة

الطبع: ١٤٢٥- ١٣٨٢ش، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ص: ٢٨٣.
١٥. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- أيران، ص: ٢٥٠.
١٦. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- أيران، ص: ٢٥٠.
١٧. النحل، آية ٩٠.
١٨. رسالة في التعرب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، الشيخ قاسم محمد مصري العاملي، ط١، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد- قم- إيران: ٢٥٢.
١٩. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، الجزء: ٣، تحقيق: دار الحديث، الطبعة: الأولى، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث، ص: ١٨٣٨.
٢٠. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، الجزء: ١١، الوفاة: ١٣٢٠، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٨- ١٩٨٨ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- بيروت- لبنان، ص: ٣١٧- ٣١٨.
٢١. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، الجزء: ١١، الوفاة: ١٣٢٠، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٨- ١٩٨٨ م، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- بيروت- لبنان، ص: ٣١٨.
٢٢. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤٣.
٢٣. مقامات فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الكتاب والسنة، الشيخ محمد السند، الوفاة: تحقيق: بقلم السيد محمد علي الحلو، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤- ٢٠٠٣ م، الناشر: دار الغدير/ قم، ص: ١٤٣.
٢٤. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، (الشقشقية): ١/ ٣٥.
٢٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، ط ٤، المطبعة: مطبعة الإسلامية بطهران، الناشر: بنياد فرهنگ إمام المهدي (عج): ٣/ ٩٦- ٩٧.
٢٦. المصدر نفسه: ٣/ ٩٧.
٢٧. الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، الجزء: ١، الوفاة: ٢٨٣، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، ص: ٦٨.
٢٨. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)،

الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ٢/ ٦١.
٢٩. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ت ١١١١، تحقيق: الشيخ عبد الزهراء العلوي، سنة الطبع: ١٤٠٣- ١٩٨٣ م، الناشر: دار الرضا- بيروت- لبنان: ٣١/ ٥٠- ٥١.
٣٠. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ٢/ ٢١٨.
٣١. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الجزء: ٢، الوفاة: ٦٥٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧٨- ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢/ ٢٠٢.
٣٢. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨١.
٣٣. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران: ٢/ ١٤.
٣٤. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨١.
٣٥. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨٤.
٣٦. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧.
٣٧. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧.
٣٨. رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ، السيد لطيف القزويني: ٨٨.
٣٩. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧١.
٤٠. الغارات، إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، الجزء: ١، الوفاة: ٢٨٣، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، ص: ٧٤. سنن الإمام علي (عليه السلام)، لجنة الحديث معهد باقر العلوم

(عليه السلام)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٨٠ش، المطبعة: اعتماد، الناشر: نور السجاد، ص: ٧٦.
٤١. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، الجزء: ٣٤، الوفاة: ١١١١، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣- ١٩٩٢م.
٤٢. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، ص: ١٧٣.
٤٣. نهج البلاغة، خطب الإمام علي (عليه السلام)، الجزء: ٣، الوفاة: ٤٠، تحقيق: شرح: الشيخ محمد عبده، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش، المطبعة: النهضة- قم، الناشر: دار الذخائر- قم- إيران، ص: ١٣١.
٤٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الجزء: ٢، الوفاة: ٦٥٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧٨- ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص: ٢٢٠.
٤٥. ميزان الحكمة ، محمد الريشهري، الجزء: ٣، تحقيق: دار الحديث، الطبعة: الأولى، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث.
٤٦. الإرشاد، الشيخ المفيد، ت ٤١٣ هجرية، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث، ط٢، سنة الطبع: ١٤١٤- ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان: ١/ ٢٨١- ٢٨٢.
٤٧. نهج البلاغة ، خطب الإمام علي (عليه السلام)، ت ٤٠، تحقيق: الدكتور صبحي صالح، ط١، سنة الطبع: ١٣٨٧- ١٩٦٧ م:٥٢٠.
٤٨. سورة الرعد، آية ١١.